

## الإرهاب، إشكالياته وتعريفه

حسين عبدالله (\*)

ها يزال موضوع تعريف الإرهاب من الموضوعات التي تثير انقسامات، وخلافات في الرأي ووجهات النظر؛ حيث إن جوهر الخلاف كان مرتبطاً دائماً بالرؤى المتباينة حول ما يعتبر نشاطاً يستوجب الإدانة، وما يعتبر كفاحاً مشروعاً يستحق الدعم والتشجيع.

لكن ما هو مشترك بين الآراء المتباينة هو المدلول الفني للكلمة، فالإرهاب هو أولاً شكل من أشكال العنف؛ ولذلك لم يكن غريباً تركيز المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية (مثل الجماعة الأوروبية) على المفهوم الإجرائي، ودواله النابضة بالعنف.

إن الإرهاب باعتباره شكلاً من أشكال العنف يمكن أن يمارس - في هذا السياق - من قبل السلطة السياسية الحاكمة إزاء مواطنيها، مثلما يمكن أن يستخدم من جانب المعارضة ضد السلطة الحاكمة. وفيما يبدو أن اتساع أفق الإرهاب تجاوز به من كونه أداة للتعامل الداخلي بين الحاكمين والمحكومين، إلى كونه أداة في التعامل بين الدول بين بعضها، أو بينها وبين التجمعات المعارضة التي لم تمتلك مقومات الدولة بعد.

في ضوء ذلك، فإن جوهر الخلط والتشويش الذي يكتنف استخدام اصطلاح الإرهاب إنما يتعلق تحديداً بين (الأداة

\* كاتب صحافي من لبنان.

والوظيفة) أو بين (الوسيلة والهدف). وفي ظل هذا الخلط، قد توضع حركة للتححرر الوطني، مع سلطة استعمارية عنصرية، في خانة «الإرهاب». إن هذا النوع من الخلط يرتبط في مجال العلوم الاجتماعية بالإغراق في استخدام الكلمات المحايدة، أو ذات الطابع الفني والتي تجرد عادةً من السياق الذي تقحم فيه، أو الهدف الذي تسعى إليه؛ فالقضية إذًا، ليست في إمكانية استعمال مصطلح «الإرهاب» وإنما في المقدرة اللغوية على التلاعب السياقي في تناول المصطلح وتوظيفاته.

عند هذه النقطة يمكن أن ننتقل إلى تعريف «الإرهاب». معتمدين على دراسة قام بها أحد الباحثين الهولنديين على أكثر من مائة تعريف للإرهاب، كان قد وضعها أصحابها منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية الثمانينات أورد الباحث اثنين وعشرين عنصراً أغفلتها تلك التعريفات، تتمثل - وفقاً لترتيب أهميتها وتكرار ورودها - فيما يلي:

- ١- إن الفعل الإرهابي هو فعل من أفعال العنف واستعمال القوة.
- ٢- إنه ذو طابع سياسي.
- ٣- إنه فعل يثير الخوف والرهبة.
- ٤- إنه ينطوي على تهديد ما.
- ٥- إنه ذو تأثيرات سيكولوجية وردود فعل مقدرة سلفاً.
- ٦- إنه ينطوي على تفرقة بين الضحية المباشرة له، وبين الهدف العام الذي يسعى لتحقيقه.

- ٧- إنه فعل منظم ومخطط وذو هدف محدد.
- ٨- إنه وسيلة للقتال أم استراتيجية، أم تكتيك.
- ٩- إنه فعل غير معاد ويخرق القواعد السلوكية المقبولة، ولا تحده قيود إنسانية.
- ١٠- إن الفعل الإرهابي يتضمن الإكراه والإبتزاز، والحث على الإذعان.
- ١١- إن الفعل الإرهابي يتضمن جانباً دعائياً وإعلانياً.
- ١٢- إنه فعل تحكمي لا يركز على شخص بذاته، وذو طابع عشوائي، لا تمييزي.
- ١٣- إن الفعل الإرهابي يسفر عن ضحايا من المدنيين، غير المقاتلين، والمحايدين غير المنخرطين في المقاومة.

١٤- إنه فعل يثير الرعب.

١٥- إنه يؤدي إلى سقوط ضحايا أبرياء.

١٦- إنه يتم ارتكابه بواسطة مجموعة أو حركة أو تنظيم.

- ١٧- إنه ذو بعد رمزي، يتجه إلى الأطراف الأخرى كافة.
- ١٨- إنه فعل يتعذر أخذه في الحسبان، أو التنبؤ به، أو توقع العنف الذي ينطوي عليه.
- ١٩- إنه ذو طابع سري أو خفي.
- ٢٠- إنه فعل يتكرر أو يأخذ صورة سلسلة أو حملة من العنف.
- ٢١- إن له بعداً جنائياً.
- ٢٢- إنه يتضمن مطالب من طرف ثالث.
- فيما يبدو أن أياً من التعريفات الشائعة للإرهاب لا بد من أن يركز على بعض هذه العناصر بشكل أو بآخر، ووفقاً لذلك التعريف الذي وضعه توماس ثورنتون، منذ ما يزيد على ثلاثة عقود، فإن الإرهاب السياسي فعل رمزي يتم لإحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة، مستلزماً استعمال العنف، أو التهديد به؛ أي أننا نكون إزاء أربع مقومات أساسية:
- ١- فعل من أفعال العنف أو التهديد به: والعنف يقصد به أساساً العنف البدني؛ أي العنف الذي يستهدف إيذاء الكيان الإنساني جسدياً، والذي يمكن أن يصل إلى القتل. ومع ذلك يتحدث الباحثون أيضاً عن العنف المعنوي، أو النفسي، أو العنف البنيوي. العنف المعنوي يشمل الأكاذيب، وغسيل الدماغ، وعمليات الإكراه على تبني مذاهب معينة. أما العنف البنيوي، فيحدث عندما يصبح الواقع البدني والعقلي للإنسان أقل من إمكانياته الفعلية، والعنف هنا يبدو كسبب للفارق بين ما هو ممكن، وما هو قائم فعلاً.
- ٢- ينطوي الإرهاب على سمات معينة تتجاوز ما هو شائع في المجتمع خلقاً، أو عرضاً، أو قانوناً. وأبرز نواحي تلك السمات هو أن الإرهاب يتضمن انتهاكاً عمدياً للقواعد الأساسية للسلوك الإنساني. عند هذه النقطة يبرز عنصر اللاشريعة في الفعل الإرهابي. بينما توجد - حتى في حالة الحرب - حدود دنيا من قواعد السلوك يتعين على الأطراف المحاربة أن تتبعها إزاء بعضها، مثل ما يتعلق بمعاملة أسرى الحرب، المدنيين، والنساء، والأطفال والعجائز، واحترام حقوق الإنسان والأطراف المحايدة. الأمر الذي لا وجود له في العمل الإرهابي؛ لأنه يتناقض مع طبيعته التي تفترض إشاعة الإحساس بعدم الأمان، وتفترض استحالة التنبؤ بسلوك الخصم. أيضاً فإن السمة غير المعتادة للعمل الإرهابي تنطلق كذلك بالسلاح الذي يستخدم فيه، وبنوعية فعل العنف نفسه، وبتوقيت ومكان الفعل الإرهابي، فضلاً عما يتسم به من سرية وتمويه.
- ٣- إن الفعل الإرهابي ذو طابع رمزي، بمعنى أن ذلك الفعل يقصد إليه ويتم إدراكه باعتباره «رمزاً»؛ أي يكون ذا مغزى، ودلالة أوسع منه في ذاته. ويقصد بذلك أساساً أن

الفعل الإرهابي عمل رسالة إلى كافة الضحايا المحتملين الآخرين، بحيث يوقع الرعب في قلوبهم، ويثير التساؤل عن ماهية الضحية التالية.

٤- إن الإرهاب يستهدف التأثير على السلوك السياسي. وهذا العنصر يتعلق باقتصار المفهوم الذي نعالجه على الإرهاب السياسي، كما أنه ينطوي على استبعاد الوظيفة «العسكرية» للإرهاب، والتي تلصق به في أحيان كثيرة.

إن هذا التعريف للإرهاب السياسي يظل ذا طابع فني بالدرجة الأولى، وهو ما يتسق مع النظر إلى الإرهاب بوصفه «أداة أو وسيلة» لتحقيق أهداف شتى متباينة، على أن الوقوف عند هذا التعريف الشديد التجريد، يؤدي إلى الخلط بين أعمال متباينة، مشروعة ولا مشروعة، وطنية أو استعمارية، قومية أو عنصرية.

وواقع الأمر أن تلك المشكلة؛ أي مشكلة تصنيف الإرهاب، لا تقل فيما تثيره من تشويش على مشكلة التعريف، بل هي أيضاً تتداخل معها، وبشكل عام، فإن الباحث لا يجد تقسيماً واضحاً متفقاً عليه للظاهرة، على الرغم من الطوفان الهائل والمتجدد للكتابة حول الإرهاب الدولي.

وهناك معايير عدة تحكم العمل الإرهابي، أهمها:

١- المعيار الأول، هو الهدف من الفعل الإرهابي. هذا المعيار هو أصعب المعايير، وأكثرها ارتباطاً بالتوجهات الأيديولوجية، وبالتالي أكثرها إثارة للجدل. ووفقاً لذلك المعيار، فإن التفرقة بين الإرهاب الثوري؛ أي ذلك الذي يتجه لضرب قوة أجنبية مستعمرة، أو نظام قائم مستبد، وغير ديمقراطي؛ وبين ما يسمى «إرهاباً مضاداً للثورة»، ويستهدف تكريس سيطرة الأجنبي ونفوذه في مجتمع ما، أو يستهدف تدعيم شكل معين من أشكال الديكتاتورية والاستبداد. ومع ذلك، فإن قصر أهداف الإرهاب على هذين النوعين، يتضمن درجة عالية من التبسيط لا تصمد أمام تعقيدات الظاهرة السياسية المعاصرة.

٢- المعيار الثاني هو «هوية» الطرف الذي يقوم بالفعل الإرهابي. هنا أيضاً، فإن أكثر التقسيمات شيوعاً تقوم على التفرقة، بين أن يكون القائم بالفعل الإرهابي فرداً، أو جماعة غير رسمية، وغير شرعية غالباً، أو يكون مؤسسة بمعنى أن يكون تابعاً لجهاز الدولة، أو النظام السياسي نفسه.

وبالاستناد إلى ذلك المعيار تتم التفرقة بين إرهاب رسمي أو مؤسسي، وإرهاب غير رسمي. مع ذلك كله، ورغم الوضوح النسبي لهذا المعيار، فإن وجود جماعات طوعية غير رسمية، تحظى بتعاطف، وتأييد فعلي (ولكن غير رسمي) من السلطة القائمة. يجعل من

الصعوبة بمكان - تصنيف تلك الجماعات وفقاً لذلك المعيار . يقترب من ذلك أيضاً ما يعرف باسم *Virgilant Terrorism* والذي ينسب إلى لجان الأمن الأهلية التي يمكن أن يشكلها المواطنون لتوطيد النظام، ومعاقبة المجرمين، خصوصاً حين يعجز القانون عن ذلك . وهذا النمط من الإرهاب عرفته بعض الولايات الأميركية في منتصف القرن التاسع عشر، ومارسه «جمعيات اليقظة» في مواجهة إرهاب المجرمين الذين تتواطأ بعض أجهزة الدولة معهم .

٣- المعيار الثالث، هو النطاق التقليدي الذي يتم فيه العمل الإرهابي، من حيث الانتماء المشترك، أو المختلف لأطراف الفعل الإرهابي؛ أي الطرف الفاعل أو الطرف الذي يقع عليه الفعل الإرهابي (الضحية)، ثم الوسط أو الميدان الذي يقع فيه الفعل الإرهابي .

وبشكل عام يمكن الحديث - طبقاً لذلك المعيار - عن إرهاب «وطني» و«محلي» تنتمي أطرافه كلها (الفاعل، والضحية، والوسط المحيط) إلى مجتمع واحد ودولة واحدة، وإرهاب «دولي»؛ أي تنتمي أطرافه إلى أكثر من دولة واحدة، وتتردد أصدائه في المجتمع الدولي ككل .

وعلى هذا المستوى يفرق بعض الباحثين أيضاً، بين «الإرهاب الدولي» و«الإرهاب عبر الدول»، الإرهاب الدولي عمل يحدث عندما يقوم به فرد، أفراد، أو جماعات تتحكم فيهم دولة ذات سيادة، بينما ينسب عمل الإرهاب عبر الدول، إلى عناصر فاعلة ليست لها صفة الدولة، رغم أنها، قد تتمتع بدعم من دولة متعاطفة معها .

والفارق الحاسم بين هذين النمطين هو الفارق بين التحكم والدعم، من هنا يكون الإرهاب الدولي امتداداً لآليات السياسة الخارجية لدولة ما، ويكون الإرهاب عبر الدول بمعنى ما ذا طابع مستقل .

### الإرهاب السياسي:

«الإرهاب» أو «الإرهاب السياسي» تحديداً، ليس ظاهرة جديدة، بل يمكن تعقب نشأته جنباً إلى جنب مع نشأة المجتمع السياسي نفسه، حيث شهدت العصور القديمة والوسطى العديد من مظاهر الإرهاب كأداة للتعامل السياسي، وللتمرّد ضد القوى الحاكمة .

أما في العصر الحديث، فإن الإرهاب بوصفه شكلاً من أشكال العنف السياسي، لم يكن بعيداً عن التحولات التاريخية التي شكلت قسماً ذلك العصر: فقد ارتبط الإرهاب في أواخر القرن الثامن عشر بالثورة الفرنسية، مثلما ارتبط في أواخر القرن التاسع عشر بالثوريين الروس الذين مهدوا الطريق في النهاية للثورة البلشفية، أما في القرن العشرين،

فإن بروز العمل الإرهابي ربما يعود، بشكل أساسي إلى النتائج الهامة التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية، قبل أي شيء آخر.

أما فيما يتعلق بالحديث عن الفورة المعاصرة للإرهاب الدولي، فإنه يتمثل في تلك الموجة الهائلة من العمليات التي وصفت بالإرهاب الدولي، والتي شهدها العالم في القرن العشرين ومؤخراً.

ويعني ذلك أن التساؤل عن الإرهاب كشكل من أشكال استخدام العنف، يمكن أن يكون من شقين: شق عام، يفسر اللجوء للإرهاب السياسي في أي حقبة من الزمان، وفي أي ظروف موضوعية وذاتية، وشق خاص يتعلق بتفسير الانتشار المعاصر للظاهرة، وغلبة الطابع الدولي عليها وعلى عكس النظريات والافتراضات التي حاولت تقديم تفسير للظاهرة الإرهابية بشكل عام، فإن النظريات والفرضيات الأخرى التي اقتصرت على صور محددة من الإرهاب، إنما قدّمت إسهامات أكثر دقة، وإن كانت أقل شمولاً. إن أبرز الأمثلة هنا تتجسد في الحديث عن إرهاب الدولة من ناحية، و«الإرهاب الثوري» من ناحية أخرى. وفي واقع الأمر، فإن الإرهاب المنظم أو المؤسسي، أقدم تاريخياً من «الإرهاب الثوري» أو «اللامؤسسي»، ولكن ذلك القدم لا يوازيه تأصيل نظري يعتد به، اللهم إلا بشكل جزئي في الأدبيات عن النظم الشمولية.

على أن أغلب الدراسات التي وضعت عن الإرهاب المؤسسي، أو إرهاب الدولة، إنما توفرت على دراسة نظم الحكم الشيوعية أساساً، وقابلتها في اللحظة نفسها، ولكن بكثافة كتابات عديدة من المؤلفين اليساريين عن الإرهاب في المجتمعات الرأسمالية، مما يضيق من إمكانية اعتبار أي من تلك الجهود بمثابة نظرية متكاملة حول الإرهاب المؤسسي.

أما بالنسبة للإرهاب الثوري» أو «الإرهاب التمردى»، فيمكن القول بشكل عام: إنه على الرغم من وفرة الكتابات حول وصف لجوء قوى المقاومة، أو الثورة في بعض الأحيان، لجوئها إلى زعزعة القوى المعادية بأنه إرهاب، إلا أننا لا نعثر على ما يعتبر «نظرية متكاملة» للإرهاب الثوري وبشكل عام، فإن القادة الثوريين الذين تناولوا موضوع الإرهاب والذين سلموا باستعماله، حرصوا على أن يضعوا له حدوداً واضحة.

هذه «الوفرة» و«التنوع» في تعريف أشكال الإرهاب تظهر أن هذه المنطقة لم تكن بعيدة عن مجمل التطورات العالمية التي ساعدت على ازدهار الإرهاب كشكل للعنف بل أيضاً يمكن القول إن هناك ظروفاً خاصة بهذه المنطقة جعلتها أكثر خصوبة لازدهار الإرهاب، وابتداع بعض الأشكال الجديدة له، أو تزكيته.

فالوجود الصهيوني بطابعه العنصري نموذج صارخ للإرهاب الاستيطاني في المنطقة ويمثل أعلى درجات الإرهاب، وإن ما ترتب عليه - من خلق المشكلة الفلسفية بتداعياتها المعقدة - كافٍ لإعادة إنتاج الأفق المتشنج الذي سيعمل على إدامة استيلاء العنف السياسي في المنطقة.

وإذا كنا نعود إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية للتقريب عن أسباب ظهور وازدهار أشكال جديدة للعنف السياسي، فإن قيام الكيان الصهيوني، وطرد شعب فلسطين من أرضه يعد السبب الرئيسي لتفجير العنف، وازدهار الموجة المعاصرة للإرهاب التي تتمثل بشكل رئيسي في قمع الانتفاضة الفلسطينية، واستمرار ابتلاع الكيان الصهيوني لأراضٍ عربية، وعدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، كما أن العدوان الذي تمارسه الولايات المتحدة على شعوب عدة في العالم مستعملةً فيه كافة أنواع الأسلحة، ألا يمكن قراءته كنموذج صارخ للإرهاب الدولي؟ علماً بأن إرهاب الولايات المتحدة حالياً لا ينحصر بنطاق واحد بل يطال نواحي اقتصادية، وسياسية، ونفسية، وعسكرية، وغيرها.

## المراجع المعتمدة في هذه المقالة هي:

١. د. أسامة غزالي حرب، محاضرة ألقى في اتحاد المحامين العرب عام ١٩٨٦ ونشرها مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية في سلسلة: «حوار الشهر»، رقم ٣.
٢. د. أسامة غزالي حرب، الحرب الثورية، مفهومها وتطوراتها المعاصرة، القاهرة، ١٩٧٧.
٣. الإرهاب، أحد مظاهر استخدام العنف، ندوة أقيمت في القاهرة في شباط ١٩٨٦.
٤. د. عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام في العالم، مركز دراسات الوحدة العربية.